

## المرفق الرابع

الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لفترة من 2011 إلى 2013

تعزيز الوجود الميداني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

### 1 - الموقف الحالي

من الأدوار المحورية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو القيادة والتنسيق للاستجابة الشاملة لاحتياجات البلدان من الدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تنفيذ التزاماتها الدولية والوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، مستفيدة في ذلك من جميع خبرات الأمم المتحدة الجنسانية، بما فيها تلك الخبرات التي تتمتع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. لذلك، المطلب الأساسي هنا هو تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أرض الواقع، من أجل القيام بهذا التنسيق وهذه القيادة وتقديم هذه الخبرات، استجابةً لاحتياجات البلدان. ولن يتحقق تعزيز و/أو إرساء الوجود القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلا بناء على طلب مباشر من الحكومية الوطنية، وبالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري.

وقد حدد تقييم القدرات الميدانية الذي أتمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شباط/فبراير 2011 أنواع الوجود الحالي، الذي يختلف من حيث الحجم والنطاق والتركييب في 75 بلدا وإقليما.

ويضم المقترح الشامل للأمين العام تصورا لتعزيز ما يزيد عن 80 وجودا ميدانيا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، اعتمادا على البنية التحتية القائمة للكيانات السابقة المكونة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وقد أقر المجلس التنفيذي، في القرار رقم 1/2011، احتياطيا بالميزانية باعتباره إجراء مؤقتا، لحين النظر في الخطة الاستراتيجية لعام 2011-2013، من أجل تأسيس قدرات رئيسية في 15 مكتبا قطريا، وتعزيز مكتبين إضافيين بمتطلبات البرامج المعقدة. واعتمد المجلس كذلك تحويل مبالغ من تمويل البرنامج إلى ميزانية الدعم، لتمويل الوظائف اللازمة لهيكل المكاتب الأساسي الذي يتراوح من 6-7 وظائف في كل من المكاتب دون الإقليمية الإحدى عشر، وهي المكاتب التي لن تصبح إقليمية. وفيما يتعلق بالمراكز الإقليمية، أقر المجلس الهيكل الأساسي المقترح الذي يضم 7 وظائف، لكل من بنما والقاهرة، كما أنشأ وظيفة تنسيق جديدة في كل من جوهانسبرج وداكار وبانكوك، مع تطوير الوظائف الثلاثة للنائب، القائمة حاليا في هذه المواقع، ونقل الوظائف الممولة حاليا من البرنامج إلى ميزانية الدعم. وهذه الأمور مجتمعة تجعل الحصيلة 34 مكتبا، مُعززا ومؤسسا في عام 2011، بطريقة أو بأخرى، من

خلال خلق وظائف جديدة، أو تطوير الوظائف الحالية، أو تحويل التمويل من البرنامج إلى ميزانية الدعم.

## 2 - التغطية القطرية المقترحة

ثمة بُعد أساسي من أبعاد الاستراتيجية وهو وجود رؤية لتقديم "نموذج دعم معياري"، مع مرور الوقت، إلى 75 دولة من الدول الأعضاء. والنموذج المقترح مستمد من قرار تأسيس "الكيان" ومن التقرير الشامل للأمين العام. وقد خضع هذا النموذج للمراجعة، من خلال استقصاء أجراه شركاء دوليون، وزيارات ميدانية تمت في إطار تقييم القدرات الميدانية؛ حيث وضعت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المجالات الأربع المقترحة في نموذج الدعم المعياري في ترتيب متساوٍ تقريباً من حيث الأهمية، وهذه المجالات هي: (1) دعم صياغة وتنفيذ القوانين القائمة على أدلة، وكذا الخطط والسياسات والميزانيات، بما يتسق مع الالتزامات الدولية والوطنية؛ و(2) دعم أنصار المساواة بين الجنسين داخل الحكومة والمنظمات غير الحكومية على حد سواء؛ و(3) دعم قدرات الشركاء الوطنيين لتوليد البيانات والمعرفة، وهذا يشمل التبادل فيما بين بلدان الجنوب، بما يعزز السياسات العامة وتطوير البرامج، فضلاً عن متابعة سير التقدم؛ و(4) توجيه التنسيق، في إطار "نظام المنسقين المقيمين"، من أجل تعزيز الاتساق والمحاسبة داخل فريق الأمم المتحدة القطري.

ويقترح تقييم القدرات الميدانية إضافة حد أدنى مكمل من الموظفين، بتمويل من ميزانية الدعم لفترة السنتين، من أجل تنفيذ نموذج الدعم المعياري، مقارنة بموظفي الوكالات الأخرى؛ وهذا يعنى تعيين ما يلي:

- ممثل (دولي، على مستوى يقارن بأعضاء فرق الأمم المتحدة القطرية).
- نائب ممثل/ كبير مسؤولي البرنامج (موظف وطني على الدرجة (ج)، وموظف وطني على الدرجة (د)، وموظف درجة ثالثة/ رابعة على مستوى يعتمد على سياق البلد).
- موظف عمليات (موظف وطني، أو موظف وطني على الدرجة (ج)، أو موظف وطني على الدرجة (د)).
- مساعد إداري (موظف وطني، أو موظف مكثبي على الدرجة 6).
- سائق/ كاتب (موظف وطني، أو موظف مكثبي على الدرجة 3، ولا يتم ذلك إلا حينما لا تتوفر الخيارات الاقتصادية الأخرى، مثل التمويل المشترك).
- موظف أمن في البلدان التي تحتاج إلى موظف أمن، وفقاً لما تترأيه إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن ومسؤول الأمن المكلف.

وتتضمن استراتيجية تعظيم نطاق التغطية للبلدان التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناء على طلب الحكومات الوطنية، مع التركيز على أقل البلدان نمواً/الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، وأخذاً في الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 208/64 بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، أثناء مدة الخطة الاستراتيجية-تلك الاستراتيجية تتضمن ما يلي:

- (أ) في عام 2011، تم تعزيز إجمالي 34 مكتبا ميدانيا بتمويل من ميزانية الدعم لعام 2011، وهي عبارة عن 17 مكتبا قطريا، و15 مكتبا دون إقليمي (من بينها 3 مكاتب تشارك المراكز الإقليمية في المكان)، ومركزين إقليميين. وبناء على ذلك، من المقترح تقديم تعزيز إضافي لعدد 15 مكتبا قطريا (من بين المكاتب السبعة عشر السالفة الذكر)، ليتوافر لهذه المكاتب عدد العاملين المكمل المقترح في تقييم القدرات الميدانية؛
- (ب) في عام 2012، سيتم تعزيز 20 بلدا إضافيا (مع استمرار تعزيز المكاتب السبعة عشر الأولى) من ميزانية الدعم؛ وذلك بإضافة 5 وظائف جديدة مكملة، كل منها وفقا للتوصيات الواردة في تقييم القدرات الميدانية؛
- (ج) في عام 2013، سيتم تعزيز 21 مكتبا قطريا إضافيا من ميزانية الدعم، وذلك بإضافة 5 وظائف جديدة مكملة، كل منها طبقا للتوصيات الواردة في تقييم القدرات الميدانية؛
- (د) تماشيا مع التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتركيز الخاص على أقل البلدان نمواً/الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، من بين إجمالي المكاتب الميدانية الأربعة وثلاثين الممولة من ميزانية الدعم لعام 2011، تم توزيع 13 مكتبا في أقل البلدان نمواً/الاقتصادات ذات الدخل المنخفض. وبناء على ذلك، ستوسع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من نطاق التغطية في عامي 2012 و2013، عن طريق: (1) توزيع أكبر قدر ممكن من المكاتب القطرية الإضافية في أقل البلدان نمواً/الاقتصادات ذات الدخل المنخفض؛ و(2) منح الدعم إلى أقل البلدان نمواً/الاقتصادات ذات الدخل المنخفض من خلال المكاتب القطرية أو المكاتب دون الإقليمية، بتغطية عدة بلدان، حتى يتسنى للأمم المتحدة للمرأة تغطية البلدان الأقل نمواً، في نهاية عام 2013.

ومن أجل تعظيم نطاق تغطية البلدان، بطريقة تتميز بفعالية الكفاءة والتكلفة، ستُتبع الخطوات التالية:

- (أ) استخدام نهج الدعم المقدم لبلدان متعددة في الحالات التي ستحقق فعالية في التكلفة عند دعم مجموعة من البلدان من موقع مركزي إقليمي أو دون إقليمي، وستستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا نموذج المكتب القطري الواحد الذي يغطي عدة بلدان في الجوار الجغرافي، لتقديم

الدعم والتمثيل، كما هو الحال في البلدان الجزرية الصغيرة والمناطق الجغرافية الأخرى المشابهة، تماشياً مع الممارسات التي تنتهجها وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

(ب) استخدام صناديق البرامج القطرية لتوفير الدعم التقني باعتباره نوعاً من الأنشطة الإنمائية. ويمكن أيضاً تمويل الاستشاريين التقنيين الداعمين للأولويات الوطنية والمجالات المواضيعية ذات الأولوية، التي تُعنى بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من مساهمات أساسية، أو غير أساسية (مساهمات المانحين والمساهمات المناظرة)، أو خليط من الاثنين، بناء على طبيعة الدعم الذي تطلبه الدول الأعضاء وعلى مدى توافر الأموال.

(ج) الطلب من البلدان المضيفة لتقاسم التكاليف. بناء على خبرة صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ستتوجه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بطلب إلى البلدان المضيفة لتقاسم ما يمكن تقاسمه من التكاليف، بما فيها تكاليف مقار المكاتب، وغير ذلك من تكاليف دعم البنية التحتية وخدمات الاستشارات التقنية، من أجل تيسير وجودها ودعمها للنظراء الوطنيين على المستوى القطري.

(د) ستسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إنشاء قدرات "احتياطية" داخلية، في إطار منظومة الأمم المتحدة، لتوفير دعم تقني محدد إلى فرق الأمم المتحدة القطرية على النحو المطلوب، بما في ذلك حالات الصراع وما بعده، وحالات الطوارئ الإنسانية في تلك البلدان التي لا تتمتع بتغطية قوية من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

يبين الجدولان (1) و(2) التغطية القطرية التراكمية والآثار المالية الإرشادية التي تشير إلى القدرات الميدانية القائمة والجديدة، على مدار 3 سنوات، ما يلي:

الجدول (1): التغطية القطرية التراكمية

2013-2011	2013	2012	2011	
إجمالي عدد الوجود الميداني المعزز في نهاية 2013	عدد المكاتب الميدانية المقترحة للتعزيز، بإضافة 5 وظائف بناء على التوصيات الواردة في تقييم القدرات الميدانية، بتمويل لكل منها من ميزانية الدعم لفترة السنتين لعام 2013	عدد المكاتب الميدانية المقترحة للتعزيز، بإضافة 5 وظائف بناء على التوصيات الواردة في تقييم القدرات الميدانية، بتمويل كل منها من ميزانية الدعم لفترة السنتين لعام 2012	عدد المكاتب الميدانية التي أقر المجلس التنفيذي، في جلسته الأولى العادية، بتعزيزها عن طريق التمويل من ميزانية الدعم لعام 2011	الوجود الميداني المقترح للتمويل من ميزانية الدعم
56	21	20	* 15	المكاتب القطرية
2			2	المكاتب القطرية التي لديها برامج معقدة
15			15	المكاتب الإقليمية
2			2	المراكز الإقليمية
75 مكتبا (من بينها 33 مكتبا في أقل البلدان نموا)	21 مكتبا (من بينها 10 مكاتب في أقل البلدان نموا)	20 مكتبا (من بينها 10 مكاتب في أقل البلدان نموا)	34 مكتبا (من بينها 13 مكتبا في أقل البلدان نموا)	إجمالي المكاتب المعززة سنويا
20 مكتبا (من بينها 15 مكتبا في أقل البلدان نموا)				عدد البلدان الإضافية التي تم تغطيتها من خلال الوجود في عدة بلدان
95				إجمالي التغطية

الجدول (2): التقديرات<sup>1</sup> بملايين الدولارات الأمريكية، للقدرات القائمة والجديدة، في المكاتب القطرية، ودون الإقليمية، والإقليمية (أرقام تخطيط إرشادية سيتم التحقق منها في قسم الميزانية)

الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	2013 (بالدولار الأمريكي)	2012 (بالدولار الأمريكي)	2011 (بالدولار الأمريكي)	
				<b>أ- المكاتب الميدانية القائمة</b>
84.2	30.8	28.0	25.4	34 مكتبا ميدانيا (دون إقليمي <sup>2</sup> ، وإقليمي، وقطري)
14.9	7.8	7.1		3 وظائف إضافية للمكاتب القطرية الخمسة عشر القائمة
99.1	38.6	35.1	25.4	المجموع
				<b>ب- المكاتب الميدانية الإضافية</b>
34.1	17.9	16.2		20 مكتبا قطري إضافي/جديد مدعم، بدءا من عام 2012
18,8	18,8			21 مكتبا إضافي/جديد مدعم، بدءا من عام 2013
52.9	36.7	16.2	-	المجموع
<b>152.0</b>	<b>75.3</b>	<b>51.3</b>	<b>25.4</b>	<b>المجموع الإجمالي للمكاتب الميدانية</b>
93.0	35.1	31.8	26.1	<b>ج- تكاليف المقار:</b> القدرة الحالية: (نسبة من ميزانية الدعم المعتمدة للمقار في عام 2011، ومن التقديرات لعامي 2012 و2013)
<b>93.0</b>	<b>35.1</b>	<b>31.8</b>	<b>26.1</b>	<b>إجمالي المقار</b>
<b>245.00</b>	<b>110.4</b>	<b>83.1</b>	<b>51.5</b>	<b>الإجمالي</b>

<sup>1</sup> هذه التقديرات إرشادية، وستخضع لمزيد من المراجعة خلال مناقشات ميزانية الدعم لفترة السنتين.

<sup>2</sup> كلما ستعزز المكاتب القطرية، كلما ستفكك المكاتب دون الإقليمية تدريجيا، لتصبح مكاتب متعددة البلدان، حيث ستغطي 3/2 من البلدان، تمشيا مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المتعددة البلدان.

### 3 - المعايير المقترحة لاختيار البلدان التي ستمنحها هيئة الأمم المتحدة للمرأة نموذج الدعم المعياري:

يقوم دليل الدعم المعياري على أساس الطلبات المباشرة من الحكومة الوطنية، وسيتم وضعه بالتشاور الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لضمان أن دعم الأمم المتحدة للمرأة يضيف قيمة ويلبي احتياجات البلد المعني وفريق الأمم المتحدة القطري، على حد سواء. ومع ذلك، نظرا للضرورة والحاجة إلى ترتيب أولوية تقديم هذا الدعم بأسلوب قوي لكن مسؤول، تقترح هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطبيق المعايير التالية في اختيار هذه البلدان:

- (أ) وضع المساواة بين الجنسين، النساء والفتيات (نسبة مقاعد المرأة في البرلمان، وعدد السكان من الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي على الأقل (النسبة 25 عاما فما فوق)؛ ونسبة مشاركة القوى العاملة النسائية؛ ونسبة وفيات الأمهات؛ ونسبة الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و19 عاما، المتزوجات أو المطلقات أو الأراامل في الوقت الحالي؛ ونسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف طوال حياتهن)؛
- (ب) مستوى التنمية والدخل في البلد المعني (أقل البلدان نمواً، والاقتصادات ذات الدخل المنخفض)
- (ج) حالات الصراع النشط وما بعده، وغيرها من أشكال عدم الأمن التي تواجهها المرأة في البلد المعني؛
- (د) ارتفاع مستويات عدم المساواة داخل البلد المعني (معامل دجيني والمؤشرات الأخرى).

---

**مقتطفات من تقييم القدرات الميدانية- نظرة عامة على الوجود الميداني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة<sup>3</sup>:**  
وفقا لتقييم القدرات الميدانية (كانون الثاني/يناير 2011)، يحدّد الوجود الميداني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على النحو التالي:

---

<sup>3</sup> بيانات كانون الأول/ديسمبر 2010- بالإضافة إلى البلدان الخمسة والسبعين المذكورين أعلاه، أظهر تقييم القدرات الميدانية أن الأمم المتحدة للمرأة لديها/ كان لديها طاقم من صغار الموظفين التقنيين وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ وطاقم عمل مؤقت أو يعمل بدوام جزئي أو بصورة مشتركة (مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في 11 بلدا إضافيا وهي: جمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا بيساو، والنيجر، والصومال، وجمهورية كيريباس، والجزيل الأسود، وأوزبكستان، والأرجنتين، وتشيلي، وبيرو، وأوروغواي، وفنزويلا.

- الفئة أ: مكاتب دون إقليمية، برئاسة طاقم عمل دولي من الأعضاء على الدرجة L-5 أو الدرجة 15=1D-1. ويشار إلى تلك المكاتب دون الإقليمية، التي تشارك المكان مع مركز إقليمي، باللون الأزرق الخفيف.<sup>4</sup>
- الفئة ب: مكاتب برامج، برئاسة طاقم عمل عالمي، ومدعمة من البرامج = 34<sup>5</sup>
- الفئة ج: مكتب برامج، يديره موظفون وطنيون بعقود عمل محددة المدة/ عقود خدمات = 26<sup>6</sup>

\*\* تشير إلى حالات ما بعد الصراع و/ أو وجود مهمة متكاملة للأمم المتحدة

مكان الوجود	نوع الوجود
بوروندي	ب
الكاميرون	ب
الرأس الأخضر	ج
جمهورية الكونغو الديمقراطية**	ب
ساحل العاج**	ب
إثيوبيا	ب
غانا	ج
كينيا	أ و ب
ليبيريا**	ب
مالي	ب
موزامبيق	ب
نيجيريا	ج
رواندا	أ
السنغال	أ
سيراليون	ب
جنوب أفريقيا	أ
السودان**	ب

<sup>4</sup> هذه المكاتب لا تتضمن المراكز الإقليمية في بنما ومصر، حيث لم تكن قد اعتمدها المجلس التنفيذي وقت كتابة تقييم القدرات الميدانية

<sup>5</sup> يشارك مكتب واحد من مكاتب البرامج الأربعة وثلاثين المقر مع أحد المكاتب دون الإقليمية (كينيا)

<sup>6</sup> يشارك مكتب من مكاتب البرامج السبعة وعشرين المقر مع أحد المكاتب دون الإقليمية (الأردن)



ب.ب	تنزانيا
ب.ب	أوغندا
ب.ب	زيمبابوي
ج.ج	الجزائر
ج.ج	مصر
ب.ب	العراق
أ.و.ج	الأردن
ج.ج	موريتانيا
أ.أ	المغرب
ج.ج	الأراضي الفلسطينية المحتلة
ج.ج	سوريا
ج.ج	تونس
ب.ب	أفغانستان**
ب.ب	بنجلاديش
ب.ب	كمبوديا
ب.ب	الصين
أ.أ	الهند
ب.ب	أندونيسيا
ج.ج	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ب.ب	نيبال
ب.ب	باكستان
ب.ب	بابوا غينيا الجديدة
ج.ج	الفلبين
أ.أ	جمهورية جزر فيجي
ج.ج	ساموا
ج.ج	جزر سليمان
أ.أ	تايلاند
ب.ب	تيمور ليشتي**
ج.ج	فانواتو
ب.ب	فيتنام

ب	ألبانيا
ج	البوسنة والهرسك
ج	جورجيا
أ	كازاخستان
ب	كوسوفو** <sup>7</sup>
ج	قيرغيزستان
ج	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
ب	مولدوفا
ج	روسيا
ب	صربيا
أ	سلوفاكيا
ج	طاجيكستان
أ	بربادوس
ج	بوليفيا
أ	البرازيل
ب	كولومبيا
ب	جمهورية الدومنيكان
أ	إكوادور
ج	السلفادور
ب	جواتيمالا
ب	هايتي**
ج	هندوراس
أ	المكسيك
ج	نيكاراغوا
ب	بنما
ج	باراغواي

<sup>7</sup> الإشارات إلى كوسوفو يجب أن تُفهم في سياق قرار مجلس الأمن رقم 1244 (1999).